مقدمة
تحليلية تاريخية جامعة

الملكية الصناعية والتجارية مساق حديث النشأة من مساقات المناهج الدراسية في بعض كليات الحقوق في الجامعات الفرنسية، ومع ذلك فإنه على حداثته بالغ الأهمية لما أسفرت عنه الثقافة (التكنولوجية) في أواخر هذا القرن من تفجر ونتول بالغي الأهمية، والملكية الصناعية بعد ذلك من مساقات المنهج الدراسي في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية عهد إليَّ بتدريس مادتها في الفصل الدراسي الأول لعام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، فكانت ثقة غالية، وصرفت الهمة للإضطلاع بهذه المهمة، فأعددت هذا الكتاب لينتفع به في مضمار الدراسة والعمل، وكدأبي فقد تناولت هذا الموضوع على ضوء المنهج المُوَازن، وجعلت وكدي ومحور بحثي القوانين المرعية في كل من الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، واستعرضت نظرية هذه الملكية وأحكامها بالموازنة مع الفقه الغربي وأشرت الإشارات المناسبة إلى القوانين المنظمة لهذه الملكية في البلاد العربية، وعنيت بالتنظيم الدولي للملكية الصناعية على صعيد الاتحادات الدولية والأسواق المشتركة الغربية والعربية، فأوليت هذا التنظيم الأهمية المناسبة، ولم أهمل المحاولات العربية المماثلة، وعنيت باستعراض وجوه النظر مع وصلٍ أسباب كل ذلك بالاعتبارات والعوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية مراعياً في كل ذلك أن بلادنا عقدت عزمها على التنمية والتصنيع، فلاحقة بقافلة التكنولوجية مهما كان الدرب طويلاً، والصراع مريراً، والعقبات كامنة في كل منعطف لشل حركة التقدم، والحيلولة دون تحقق التطلعات طمعاً في إطالة أمد

تفوق الغرب على الشرق في مضمار الصناعة والإنتاج وحصيلة الإختراع بمختلف الوسائل والدسائس والأساليب المقنعة والسافرة.

إن تشاريع الملكية الصناعية والتجارية وقوانين البراءة في أكثر البلاد العربية قديمة ترجع إلى فترة التنظيمات العثمانية التي صدر فيها بعض المسنونات التشريعية المنظمة لهذه الشؤون، وبعد انسلاخ الأقاليم العربية التي كانت من جملة الولايات العثمانية صدر في مختلف هذه البلاد قوانين تنظم براءات الإختراع وغير ذلك من مسائل الملكية الصناعية، وأغلب الظن أن تلك القوانين لم يحدث لها في الولايات العربية أصداء، ولا شعر بها أحد، حتى إذا دب دبيب الصناعة في البلاد العربية التي انسلخت من الدولة العثمانية، وغزتنا الآلة والتكنولوجية ظهرت بوادر الاهتمام بسنّ التشاريع المنظمة لبراءة الإختراع والنماذج والموديلات والأسماء والعلامات التجارية، وأخذ بنظام السجل الإداري، فأنشئت أجهزة متفرغة للإضطلاع بهذه المهمة، وانضمت بعض البلاد العربية إلى اتحاد حماية الملكية الصناعية، فتضافرت الجهود التشريعية الداخلية والدولية على ترسيخ أسس الملكية الصناعية على غرار التيارات التشريعية الغربية، وبتسرب التيارات التشريعية الإشتراكية إلى بعض البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية[1]. ازدوجت العوامل التشريعية الوافدة على ربوعنا في هذا المضمار.

فأصبح لتشاريع الملكية الصناعية في مختلف الأقطار العربية تاريخ طويل وحاضر ومستقبل، واتجاهات تشريعية وخطط تنمية على نحو ما، فوجب الاهتمام بهذه الحركة انطلاقاً من ترسيخ المساق المعني بالملكية الصناعية ووجب معالجة كل ذلك من جميع جوانبه وأبعاده الزمانية والمكانية وتطلعاته وواقعه الحالي تحقيقاً للآمال وللتعاون العربي في هذا المضمار على الصمود في خضم الأحداث.

---

(١) انظر في التمهيد لهذا التيار في مضمار الملكية الصناعية كتاب التشريعات الصناعية للدكتور محمد حسني عباس.

خطة البحث:

بالنظر لهذه الحقائق، فإن دراستنا هذه للملكية الصناعية والتجارية ستعني بأحكام براءات الاختراع والرسوم والنماذج على الصعيد الدولي الاتحادي والأسواقي والداخلي في أبواب فنستعرض في الجزء الأول:

١ ــ القانون الاتحادي منذ انعقاد اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والسوق الأوروبية بقدر اهتمام تلك السوق بالبراءة الأوروبية، ثم نعرج على السوق العربية المشتركة.

٢ ــ أحكام قوانين براءة الاختراع في إطار جامع وموازن.

٣ ــ أحكام الرسوم والنماذج الصناعية.

وفي الجزء الثاني:

٤ ــ أحكام العلامات التجارية.

٥ ــ أحكام الأسماء والعناوين التجارية.

٦ ــ أحكام الملكية التجارية.

٧ ــ فالحقوق المقاربة لبراءة الإختراع.

وقبل الشروع في ذلك سنعالج في باب تمهيدي طبيعة الملكية الصناعية وموقعها بين سائر الملكيات والحقوق من جهة أخرى، ونستعرض مصادر القواعد التي تحكم هذا الضرب من الملكية على الصعيدين الداخلي القومي والخارجي الدولي، وعلى وجه الخصوص في فرنسا والعراق والأردن.

ويحسن بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن دراسة نظام حماية الملكية الصناعية في الإطار الدولي لم تعد وقفاً على فقه هذه الملكية، سواء باسمها هذا أو باسم قانون البراءات، فقد أصبحت من جملة ما يعني به القانون التجاري الأوروبي الذي أنشىء على أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة واختط لنفسه مجالاً

obeikandl.com

للبحث وموضوعاً، وأصبحت قضايا البراءات في نطاق هذا القانون من جملة مضامينه[1].

هذا وسنلحق بهذا الكتاب قانون براءة الإختراع والنماذج الصناعية العراقي وغيره من مسنونات الملكية الصناعية وقائمة بمصطلحات الملكية الصناعية والتشريعات المنظمة لها بأكثر من لغة. نظراً لحداثة هذه المصطلحات وقلة عناية القواميس والموسوعات العربية وقد بذلنا بعض الجهد في اشتقاق بعض هذه المصطلحات.

وتعريب بعض، وخطتنا في ذلك تتبع ما اقترح في هذا الصدد منها في المصنفات العربية في تشريع الملكية الصناعية إلى جانب ما عربناه منها وترجيح بعض على بعض عند ضرورة الترجيح وقد أشرنا لما رجحناه بعلامة (×).

ومن الله سبحانه وتعالى كل توفيق وسداد.

عمان في ١٩٨٢/١٠/٥.

□ □ □

(١) أنظر في هذا الصدد على سبيل المثال: كتاب القانون التجاري الأوروبي، للأستاذ برتولد غولدمان. في سلسلة الوجيز، دللوز، ط ٣.

obeikandl.com